

تحليل الكثافة العمالية للنمو في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠

Analysis the Labor-Intensity of Growth in the Palestinian Economy for the Period 2001-2010

ماجد صبيح

Majed Sbaih

جامعة القدس المفتوحة، منطقة رام الله التعليمية، رام الله، فلسطين

بريد الكتروني: majedhusni@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠١١/١٠/٩)، تاريخ القبول: (٢٠١٣/٣/١٧)

ملخص

هدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى تحليل الكثافة العمالية للنمو في الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وفحص فيما إذا كان نمو الاقتصاد الفلسطيني من النوع المولد للعمالة، أم أنه نمو بلا فرص عمل؟ ولهذا الغرض استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لبيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبيانات العمالة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتم تحليل مرونة العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بطريقة المتوسطات. على مستوى الاقتصاد الكلي أظهر تحليل مرونة العمالة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ وجود أثر إيجابي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على العمالة في الاقتصاد المحلي حيث بلغت مرونة العمالة الكلية ٠,٣٧، لكن تعتبر هذه المرونة منخفضة مما يتطلب تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع (٢,٧%) لزيادة العمالة بنسبة (١%) في الاقتصاد ككل. كما أظهر التحليل وجود تباين واضح في مرونة العمالة الكلية في السنوات المختلفة في الفترة محل الدراسة، وكذلك وجود تباين في مرونة العمالة القطاعية وتباين المرونة من سنة لأخرى في نفس القطاع الاقتصادي الواحد. تبين أن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي لم تكن تتوافق مع معدلات نمو مماثلة أو موازية في العمالة ففي بعض السنوات ترافقت الزيادات في الناتج الحقيقي مع معدلات نمو سالبة في العمالة وهو ما يعرف بظاهرة النمو بلا وظائف Jobless Growth وترافقت معدلات النمو الاقتصادي الموجبة مع معدلات نمو موجبة في العمالة لكن مع وجود معدلات بطالة مرتفعة مما يعكس ظاهرة متناقضة النمو Growth Paradox.

Abstract

The main objective of this study is to analyze the labor-intensity of economic growth for the Palestinian economy at both the macro and sectoral levels for the period 2001-2010 and to examine whether the economic growth is jobless or job creating one. For this purpose the researcher used descriptive - analytical method for the real GDP data and employment data issued by the Palestinian Central Bureau of Statistics. The analysis of the employment elasticities relative to the real GDP for the period 2001-2010 showed the existence of a positive but low effect for the growth of real GDP on employment in the local economy, where the employment elasticity was 0.37 however, the analysis showed a clear difference in employment elasticities in the different years of the study, as well as the existence of a difference in the elasticities of employment between sectors of the economy for the same year, and a variation in the elasticities of employment from year to year in the same economic sector. This study showed also that the growth rates of real output in some years associated with the decline in rates of employment growth which is known as jobless growth phenomenon. Also found that rates of positive growth in real GDP is associated with positive growth rates in employment But in the presence of high rates of unemployment which is known as Growth Paradox phenomenon.

المقدمة

مشكلة البحث

على مدى عقود طويلة كان معدل نمو العمالة في البلدان النامية عموماً أقل من معدل نمو الإنتاج. فاليوم نشهد ظاهرة جديدة تدعو للقلق وهي ظاهرة النمو بدون فرص عمل. من هنا تؤكد إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة على ضرورة الجمع بين النمو الاقتصادي وتوليد المزيد من فرص العمل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤).

يفترض قانون أوكن Okun's Law وجود علاقة عكسية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) ومعدل البطالة، وباستخدام بيانات ربع سنوية عن الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٥٧، توصل إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣% تؤدي تقريباً إلى تخفيض البطالة بنسبة ١% والعكس صحيح (Biayase and Bonga – Bonga, 2007).

إن دراسة الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي (مرونة العمالة بالنسبة للنتائج الحقيقي) تقيس درجة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في فترة معينة، فالمرونة الموجبة والمرتفعة للعمالة بالنسبة للنتائج الحقيقي تعكس ظاهرة النمو كثيف العمل (Employment- Intensive (job-Rich Growth) ويعني وجود معدلات نمو مرتفعة في الإنتاج (Output) مصحوبة بمعدلات نمو مرتفعة بالعمالة، بينما يشير اصطلاح نمو بلا تشغيل Jobless- Growth إلى وجود نمو اقتصادي موجب مصاحب بنمو صفر أو سالب في العمالة أو وجود معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مصحوبة بمعدلات نمو منخفضة في العمالة (Islam, 2010: 3).

إن معدلات النمو الاقتصادي مقاسة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني لم تكن تتماشى وبشكل متوازي مع معدلات نمو العمالة في الفترة محل الدراسة ٢٠٠١-٢٠١٠، وهو ما يثير السؤال حول العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات نمو العمالة. ويبين الجدول التالي وجود فجوة طلب كبيرة ومرتفعة في سوق العمل الفلسطيني.

جدول (١): فجوة الطلب في سوق العمل المحلي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (حسب معيار منظمة العمل الدولية (ILO) (العدد بالألف).

٢٠١٠	متوسط الفترة		المنطقة
	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٠	
٣٠٩,٥	٢٧٢,٤٨	٢٤٦,٦٨	الأراضي الفلسطينية*
١٩٢,٢	١٧٦,٠٦	١٧٠,٠٨	الضفة الغربية
١١٧,٠	٩٦,٢٠	٧٦,٧٠	قطاع غزة

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام ١٩٦٧.

المصدر: حسابات الباحث مشتقة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقارير السنوية ٢٠٠٠-٢٠١٠، رام الله - فلسطين.

(١) تتمثل فجوة الطلب في سوق العمل الفلسطيني بالفرق بين حجم القوى العاملة وحجم العمالة في الاقتصاد المحلي. ولأغراض هذه الدراسة فقد تم حسابها على أساس أنها تعادل عدد العاطلين عن العمل (البطالة حسب معيار ILO) مضافاً إليها حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة البحثية الرئيسية التالية:

١. ما اتجاهات تطور معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بمعدلات نمو العمالة في داخل الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠؟

٢. ما معدلات الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي (Labor intensity of Economic Growth) المتحققة على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية؟
٣. هل النمو الاقتصادي المتحقق في الاقتصاد الفلسطيني من النوع المولد للعمالة (Job Creating Growth) أم أنه نمو بدون وظائف (Jobless growth)؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق ما يلي:

١. التعرف على اتجاهات تطور معدلات النمو الاقتصادي مقاسة بمعدلات نمو الناتج الحقيقي مقارنة باتجاهات تطور معدلات نمو العمالة (الاستخدام) على المستويين الكلي والقطاعي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.
٢. تحليل الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي (مرونة العمالة بالنسبة للناتج الحقيقي) على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية.
٣. تشخيص نوع النمو الاقتصادي فيما إذا كان من النوع المولد للعمالة أم أنه نمو بدون تشغيل؟.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها والذي يتناول الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي باعتباره موضوعاً للتنمية المستدامة والتي بدورها تهتم بتوليد فرص العمل المنتجة والمتزايدة، وبالتالي تقليص معدلات البطالة باعتبارها واحده من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. إضافة إلى أن دراسة الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي تعتبر أداة لتقييم جانب رئيسي لسوق العمل وهو جانب الطلب. من ناحية أخرى أن الدراسات التي تناولت الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي تعتبر قليلة جداً ليس على المستوى المحلي (الفلسطيني) فحسب وإنما على المستوى العربي أيضاً. وتعتبر هذه الدراسة الأولى والتي تغطي الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ على مستوى الاقتصاد الفلسطيني. إضافة إلى أهميتها العملية (التطبيقية) المرتبطة بمحاولة البحث عن سياسات لزيادة النمو الاقتصادي المصحوب بزيادة العمالة وتخفيض البطالة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة من أجل تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي لبيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعمالة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تم تحليل البيانات على مستوى الاقتصاد الفلسطيني ككل ومستوى القطاعات الاقتصادية. ونظراً لأن البيانات المتاحة لا تسمح بتقدير نماذج قياسية فقد تم تقدير مرونة العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المستوى الكلي والمستوى القطاعي بطريقة المتوسطات.

محددات الدراسة

١. تقتصر الدراسة في تناول الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي على الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعة) والفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.
٢. يقتصر التحليل على العمالة (الاستخدام) في داخل الاقتصاد المحلي (الفلسطيني). أي أنه يستثني العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات.
٣. تم استبعاد بعض القطاعات في بعض السنوات من حساب المرونات الكلية بسبب قيمها الشاذة والتي تعطي مرونة عمالة عالية لا يمكن تفسيرها وبالتالي إن النتائج تنطبق فقط على الفترة محل الدراسة.
٤. تم الاعتماد على البيانات الربعية للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي للوصول إلى حجم العمالة السنوي على مستوى الاقتصاد ككل ومستوى القطاع الاقتصادي وذلك بأخذ المتوسط الحسابي للأرباع الأربعة لكل سنة.

هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من الأقسام التالية:

١. المقدمة.
٢. الإطار النظري والدراسات السابقة.
٣. اتجاهات تطور معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بمعدلات نمو العمالة في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.
٤. تحليل مرونات العمالة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ وعلى مستوى الاقتصاد الفلسطيني ككل ومستوى القطاعات الاقتصادية.
٥. الخلاصة والتوصيات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

يشكل قانون أوكن (Okun's Law (1962) الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة. ويفترض هذا القانون وجود علاقة (إحصائية) عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (real GDP) ومعدل البطالة. توصل أوكن باستخدام بيانات ربع سنوية عن الاقتصاد الأمريكي للفترة ١٩٤٧-١٩٥٧ إلى أن تخفيض البطالة بنسبة ١% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣% والعكس صحيح (الشوربجي، ٢٠٠٩). وافترض أوكن (١٩٧٠) وجود نوعين لهذه العلاقة (Villaverde and Maza, 2008)

نموذج الفرق The difference model

طبقاً لهذا النموذج فإن العلاقة بين الناتج الحقيقي المشاهد (الفعلي) y_t ومعدل البطالة المشاهد (الفعلي) u_t تأخذ الصيغة التالية:

$$y_t - y_{t-1} = \alpha + \beta(u_t - u_{t-1}) + \varepsilon_t \quad \dots(1)$$

حيث: α المقطع intercept

β : معامل أوكن Okun,s coefficient وهو أصغر من صفر . أي أن $(\beta < 0)$. ويقاس هذا المعامل مقدار التغير في معدل البطالة اللازم لتحقيق التغير في الناتج الحقيقي بنسبة معينة

ε_t : حد الخطأ

نموذج الفجوة The gap model

ويأخذ الصيغة التالية :

$$y_t - y_t^* = \alpha + \beta (u_t - u_t^*) + \varepsilon_t \quad \dots(2)$$

حيث: y^* الناتج الحقيقي الممكن Potential output

u^* : معدل البطالة الطبيعي Natural rate of unemployment

أما باقي الرموز فتأخذ نفس المعنى في المعادلة (رقم ١) بينما تمثل $(y_t - y_t^*)$ فجوة الناتج Output gap فإن $(u_t - u_t^*)$ تمثل فجوة البطالة Unemployment gap.

نظراً لأن قانون أوكن يفترض وجود علاقة عكسية (سالبة) بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل ومعدل البطالة كمتغير تابع فإن هناك علاقة طردية (موجبة) بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل والعمالة employment كمتغير تابع. وهذه العلاقة تقيس الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي (مرونة العمالة بالنسبة للناتج الحقيقي) (الشوربجي، ٢٠٠٩). وتشير مرونة العمالة المرتفعة بالنسبة للناتج الحقيقي إلى وجود علاقة طردية قوية بين النمو الاقتصادي والعمالة، بينما تشير مرونة العمالة المنخفضة بالنسبة للناتج الحقيقي إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بينهما. ويطلق على العلاقة الموجبة الضعيفة بين النمو الاقتصادي والعمالة "النمو بلا وظائف" Jobless Growth لكن لا يعني هذا المصطلح عدم تحقيق وظائف مطلقاً بل يعني أن زيادة العمالة (التشغيل) ضعيف بشكل غير طبيعي في ظل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الشوربجي، ٢٠٠٩). يشير مصطلح متناقضة النمو Growth paradox إلى النمو الاقتصادي المصحوب بزيادة العمالة مع البطالة. وبهذا الصدد يشير (Biyase and Bonga (2007) إلى أن ظاهرة متناقضة النمو هي محل جدل بين بعض الاقتصاديين، وبعضهم يطلق عليها اسم النمو بلا تشغيل أو بلا وظائف Jobless Growth.

الدراسات السابقة

أظهرت العديد من الدراسات التجريبية للكثافة العمالية للنمو الاقتصادي في العديد من الدول أن مرونة العمالة بالنسبة للنتائج الحقيقي تختلف من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى في نفس الدولة.

قام **مكحول (٢٠٠٠)** بدراسة "تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية" ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن حجم الناتج المحلي الإجمالي على المستويين الكلي والقطاعي ذو تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية في الضفة الغربية حيث بلغت مرونة الاستخدام بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي ٠,٢٥ وبلغت في قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات ٠,٣١، ٠,١٢، و٠,٢٥ على التوالي وذلك للفترة ١٩٧٠-١٩٩٣.

أما في قطاع غزة فأظهرت الدراسة أن تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الاستخدام ليس له دلالة إحصائية، أي أنه يمكن زيادة الناتج المحلي بـ ١% دون إحداث تأثير على الاستخدام. بينما بلغت مرونة الاستخدام على المستوى القطاعي ٠,٦٣، و٠,٢٥، و٠,٣٦ في قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات على التوالي ولنفس الفترة.

كما قام **مكحول (٢٠٠١)** بدراسة محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، وأشارت الدراسة إلى أن البيانات المتوفرة لم تسمح بتقدير نماذج قياسية لذلك تم تقدير مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج بطريقة المتوسطات. من أهم النتائج التي توصل إليها على هذا الصعيد، أن مرونة الاستخدام على المستوى الكلي بلغت ٠,٨، و٠,٧٨ لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. أما على المستوى القطاعي فكانت أعلى المرونة في قطاعي الزراعة (٣,١٥) والصناعة (٢,٧٧) في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فبلغت في قطاعي الزراعة (٢,٩٣)، ثم قطاع الإنشاءات (٢,٠). كما لاحظت الدراسة وجود اختلاف كبير نسبياً في المرونة المقدر بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث كانت في القطاع الصناعي (٢,٧٧) في الضفة الغربية، و(٠,٥٧٣) في قطاع غزة. كذلك بلغت في قطاع النقل والتخزين والاتصالات (٠,٢٤) في الضفة الغربية مقابل (١,٤٦١) في قطاع غزة.

أما دراسة **الشوربجي (٢٠٠٩)** فقد استهدفت قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري للفترة ١٩٨٢-٢٠٠٥. كانت أهم النتائج التي توصل إليها وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل ووجود أثر موجب ومعنوي لكل من تشجيع الصادرات والإحلال محل الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم العمالة في الأجل الطويل.

واستهدفت دراسة **Seyfried (٢٠٠٥)** فحص طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP والعمالة في أكبر عشر ولايات في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣، واستخدم لهذا الغرض نموذج الانحدار المجمع The Pooled Regression Model. من أهم النتائج التي توصل إليها أن مرونة

العمالة المقدره بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت ٠,٤٧ على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية ككل بينما تراوحت ما بين ٠,٣١ إلى ٠,٦١ على مستوى الولايات العشر الكبرى التي تناولتها الدراسة.

أما دراسة **Biyase and Bonga – Bonga (٢٠٠٧)** وهي بعنوان "متناقضة النمو في جنوب إفريقيا" **South Africa's Growth Paradox** فاستهدفت في ضوء قانون أوكن **Okun's Law** اختبار فرضية النمو بلا وظائف **Jobless- Growth**. توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة إجمالي العمالة بنسبة ٠,٢٠% بشكل عام. أما أثر النمو على العمالة في بعض القطاعات الاقتصادية فإنه لا يذكر بحيث يمكن إهماله.

قام **Walter Skirchen (١٩٩٩)** بتحليل العلاقة بين النمو والعمالة والبطالة في دول الاتحاد الأوروبي EU للفترة ١٩٨٨-١٩٩٨. من بين النتائج التي توصل إليها وجود ارتباط قوي وموجب بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي **GDP** والتغير في العمالة، ووجود علاقة ارتباط سالبة وقوية بين النمو في الناتج الحقيقي والتغيرات في معدلات البطالة. أما معامل مرونة العمالة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي على مستوى دول الاتحاد الأوروبي EU فقد بلغ ٠,٦٥.

بينت دراسة **Mussard and Philippe (2006)** أن معدل البطالة في الفترة الزمنية t يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) ومعدل التضخم في الفترة $t-1$. كذلك أظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بخلق النقود **Money creation** وأن معدل البطالة يعتبر دالة متناقصة في خلق النقود في اقتصاديات كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا وألمانيا للفترة ١٩٧١-٢٠٠٤.

واستهدفت دراسة **Villaverde and Maza (2009)** تحليل قانون أوكن **Okun's law** في الأقاليم الإسبانية للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤. أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين البطالة والنتائج على مستوى إسبانيا ككل وعلى مستوى الأقاليم الإسبانية لكن مع وجود اختلافات في معاملات أوكن وهو ما يعود جزئياً حسب الدراسة إلى التباينات في نمو إنتاجية العمل في الأقاليم المختلفة.

أما دراسة **Malley and Molana (2008)** فاهتمت بفحص بيانات سلسلة زمنية للفترة 1964 (Q1) - 2001 (Q4) من مجموعة الدول الصناعية السبعة (**G7 countries**) وهي الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وذلك بغرض استكشاف فيما إذا كان هناك أي دليل لانحراف منتظم عن العلاقة السالبة بين الناتج والبطالة والتي يتنبأ بها قانون أوكن. يشير الباحثان إلى أن الدافع وراء دراستهم يأتي من حقيقة أن بعض النتائج النظرية تشير إلى أن العلاقة العكسية بين الناتج والبطالة قد تتفكك (تتعطل) عندما تتعدل بعض الشروط الأساسية. على سبيل المثال ركز **Acemoglu and Shimer (2000)** على أثر تأمين البطالة **Unemployment insurance** ضمن نموذج استقصاء واستنتاج أن تأمين البطالة يمكن أن يزيد الناتج والرفاهية على الرغم من زيادة البطالة. توحي هذه الاحتمالات

النظرية بشكل عام حسب Molana و Malley بأن العلاقة زمنياً بين الناتج والبطالة ربما تكون غير متماثلة (غير خطية).

اتجاهات تطور معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بمعدلات نمو العمالة في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠

تمهيد

اتسمت معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو العمالة (الاستخدام) في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ بالتذبذب، حيث تراجع الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ مما يعكس الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية، ويعزى التراجع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة في هذه الفترة إلى إجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلي والتي اشتدت في أعقاب انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠/٩/٢٨) وإلى إعادة الاحتلال الإسرائيلي لمدينة الضفة الغربية وأجزاء من قطاع غزة في العام ٢٠٠٢ وما رافقها من تدمير للبنية التحتية وشل لحركة الاقتصاد وتعطيل لحركة تنقل الأشخاص والبضائع والعمال، وإغلاق للمعابر الخارجية ووضع الحواجز العسكرية وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة ٢٠٠٠-٢٠٠٥: ٤١).

في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تعرضت الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لأزمة مالية حادة نتيجة المقاطعة التي فرضتها الدول المانحة وإسرائيل على السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في ٢٥ كانون ثاني ٢٠٠٦. ترتب على هذه المقاطعة عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على دفع رواتب الموظفين في القطاع الحكومي بشكل كامل وفي الموعد المحدد مما أدى إلى إضراب عام مطوّل، كما ازدادت بصورة حادة المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص على الحكومة الفلسطينية (وزارة المالية، مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام ٢٠٠٨، الموقع الإلكتروني).

من جهة أخرى ازدادت القيود التي تفرضها إسرائيل على اقتصاد الأراضي الفلسطينية وازدادت الاجتياحات الإسرائيلية لمدينة الضفة الغربية، وأدى تشديد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة منذ حزيران ٢٠٠٦ إلى توقف حركة البضائع باستثناء المساعدات الإنسانية، وكان استيلاء حركة حماس على السلطة في غزة بالعنف في ١٤/٦/٢٠٠٧ عاملاً إضافياً في ازدياد الأوضاع الاقتصادية سوءاً وتشرذم النظام المالي والمؤسسي الفلسطيني.

أدت زيادة مستويات التوظيف في السلطة الوطنية إلى تضخم فاتورة الرواتب حيث قفز عدد موظفي السلطة من (١٥٠) ألف موظف عام ٢٠٠٥ إلى (١٨٩) ألفاً في حزيران ٢٠٠٧ وذلك بسبب العقود غير القانونية والخروقات لشروط التوظيف وبالتالي زيادة فاتورة الرواتب إلى ٢٧% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عام ٢٠٠٦ (وزارة المالية، مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام ٢٠٠٨، الموقع الإلكتروني). كما أدى العدوان

الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية كانون الأول ٢٠٠٨ والذي امتد إلى مطلع العام ٢٠٠٩ إلى ازدياد الأوضاع الاقتصادية والمعيشية سوءاً، حيث تم تدمير البنى التحتية وإضعاف القطاع الخاص، وارتفاع البطالة والفقر إلى معدلات قياسية، وتحول اقتصاد قطاع غزة إلى الاعتماد على تجارة الأنفاق والمساعدات الدولية.

اتجاهات تطور معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بمعدلات النمو في العمالة على مستوى الاقتصاد الكلي.

يبين الجدول (٢) اتجاهات تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بمعدلات نمو العمالة على مستوى الاقتصاد الفلسطيني ككل (الضفة الغربية وقطاع غزة معا) للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

جدول (٢): معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بمعدلات نمو العمالة في داخل الاقتصاد الفلسطيني للفترة * ٢٠٠١-٢٠١٠: سنة الأساس ٢٠٠٤.

السنة	معدل نمو العمالة (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
٢٠٠٠	-	-
٢٠٠١	٩,٩٩-	٨,١٠-
٢٠٠٢	٣,٢٥-	١٣,٣٧-
٢٠٠٣	٨,٦٨-	١٥,١٢
٢٠٠٤	٣٧,٠٤	١٠,٤٧
٢٠٠٥	٨,١٥	٨,٦٠
٢٠٠٦	٦,٢٤	٥,٢٠-
٢٠٠٧	٠,٣٤-	٥,٣٦
٢٠٠٨	١١,٦٢-	٧,١٢
٢٠٠٩	١١,٦٩-	٧,٤٠
٢٠١٠	٢٧,٨٦	٩,٨٣
٢٠١٠-٢٠٠١	٣,٣٧	٣,٧٢

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧.

المصدر: مشتق من جدول (٢)، الملحق الإحصائي.

يتضح من الجدول (٢) ما يلي:

١. إن معدلات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا تتوافق مع معدلات نمو مماثلة أو موازية في العمالة في الاقتصاد المحلي حيث يلاحظ في بعض السنوات أن

معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي ترافقت مع معدلات نمو سالبة في العمالة ! ففي العام ٢٠٠٣ بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (١٥,١٢%) بينما تراجعت العمالة في الاقتصاد المحلي بنسبة (-٨,٦٨%). نفس الظاهرة تلاحظ في العام ٢٠٠٧ حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٥,٣٦%) بالمقابل تراجعت العمالة بنسبة (-٠,٣٤%). كذلك رغم زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٧,١٢%) في عام ٢٠٠٨ لكن العمالة انخفضت بنسبة (-١١,٦٢%). أيضا في العام ٢٠٠٩ ارتفع الـ real GDP بمعدل (٧,٤٠%) بينما تراجعت العمالة بمعدل (-١١,٦٩%) مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما وهو ما يخالف تنبؤات قانون أوكن Okun's law. كما تشير هذه البيانات إلى ما يعرف بظاهرة النمو بدون وظائف Jobless Growth وتعني هنا أن النمو الاقتصادي الحقيقي يترافق مع نمو سالب في العمالة.

٢. رغم تراجع الـ real GDP بنسبة (-٥,٢٠%) في العام ٢٠٠٦ إلا أن العمالة ارتفعت بنسبة (٦,٢٤%)! في سنوات أخرى لوحظ أن معدلات النمو الاقتصادي ليست موازية أو مماثلة لمعدلات نمو العمالة وهذا ينطبق على عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ حيث أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ترافق مع معدل نمو مرتفع في العمالة ويعادل أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف لمعدل النمو الاقتصادي في العام ٢٠٠٤ وحوالي ثلاثة أضعاف معدل النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٠. يعني ذلك أن هناك عوامل أخرى غير النمو الاقتصادي تؤثر في نمو العمالة فربما يضطر الباحثين عن عمل إلى قبول فرص عمل في أنشطة منخفضة الإنتاجية والأجر، أو حتى غير مدفوعة الأجر كالعامل في مشاريع الأسرة بدون أجر لاسيما في أنشطة الزراعة والصناعات الحرفية وتجارة التجزئة وذلك كملاذ بديل للبطالة. إضافة إلى الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي انتهجتها السلطة الفلسطينية في التوظيف الحكومي كأسلوب لتقليل البطالة والفقر. وربما تزداد العمالة نتيجة برامج التشغيل الطارئ التي توفر فرص عمل مؤقتة وأجور منخفضة والممولة من الدول المانحة عادة في أوقات الحصار والإغلاق الإسرائيلي والأزمات.

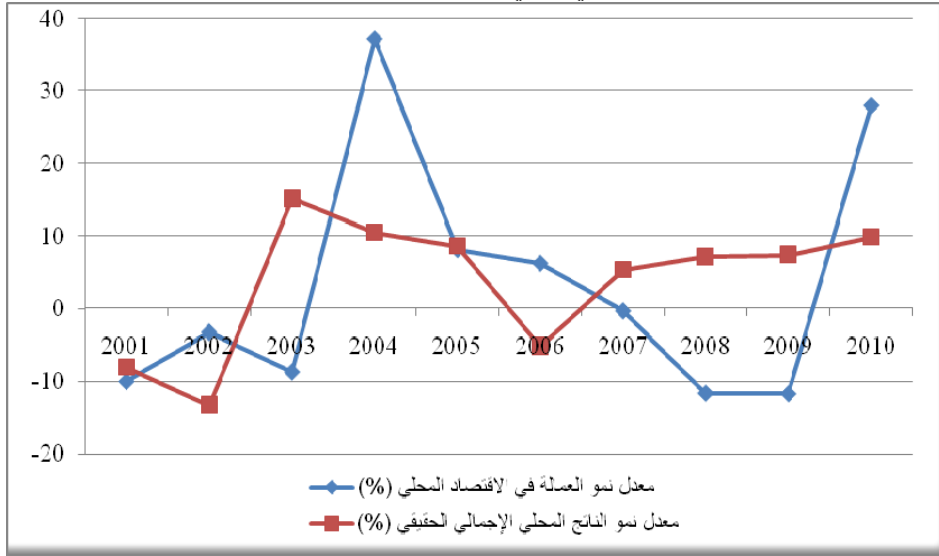
٣. في سنوات أخرى يلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي السالبة كانت تترافق مع معدلات نمو سالبة أيضا في العمالة وذلك كما في السنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. أما في عام ٢٠٠٥ فإن معدل النمو في الـ (real GDP) كان موجبا (٨,٦٠%) وقريبا من معدل نمو العمالة (٨,١٥%). لكن الملفت للانتباه! أن معدلات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تترافق مع نمو في العمالة لكن مع وجود معدلات بطالة مرتفعة في نفس الوقت وذلك كما في أعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، وهو ما يعرف بظاهرة متناقضة النمو Growth Paradox (انظر جدول ٣).

جدول (٣): معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ (حسب معيار منظمة العمل الدولية ILO).

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
٢٣,٧	٢٤,٥	٢٦,٦	٢١,٧	٢٣,٧	٢٣,٥	٢٦,٨	٢٥,٥	٣١,٢	٢٥,٣	١٤,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٠، رام الله - فلسطين.

أما المتوسط العام لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة ٢٠١٠-٢٠٠١ فكان مساوياً تقريباً لمتوسط معدل نمو العمالة في الاقتصاد المحلي الفلسطيني وبلغا (٣,٧٢%) و(٣,٣٧%) لكل منهما على التوالي. رغم ذلك يلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو العمالة اتسمت بالتذبذب كما تباينت طبيعة واتجاه العلاقة بين متغير النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتغير النمو في العمالة من سنة لأخرى في الفترة ٢٠١٠-٢٠٠١ وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:



شكل (١): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات نمو العمالة في الاقتصاد المحلي (الفلسطيني) للفترة ٢٠١٠- ٢٠٠١.

اتجاهات النمو على مستوى القطاعات الاقتصادية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠

الجدول التالي (٤) يبين معدلات النمو في الناتج الحقيقي والعمالة على المستوى القطاعي للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

جدول (٤): متوسط معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط معدلات نمو العمالة حسب القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠: سنة الأساس ٢٠٠٤.

القطاع	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع %	متوسط معدل نمو العمالة* (%)
الزراعة	٠,١٧	٣,١٨
الصناعة	٣,١٥	١,٧٩
البناء والتشييد	١٢,٩٦	٣,٤٧
التجارة والمطاعم والفنادق	١,١٩	٤,٠٢ -
النقل والتخزين والاتصالات	٥,٧٦	٥,٦٣
الخدمات والفروع الأخرى**	٤,٥١	٩,٠٢

* باستثناء العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات.

**يشمل قطاع الخدمات والفروع الأخرى لأغراض هذه الدراسة على كل من الأنشطة العقارية والايجارية والتجارية، وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية، والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي، والأنشطة المالية والتأمين، والإدارة العامة والدفاع والخدمات المنزلية.

المصدر: مشتق من جدول (١)، الملحق الإحصائي.

يتضح من الجدول (٤) ما يلي:

١. تباين متوسطات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسطات معدلات نمو العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ وهو أمر طبيعي يعود إلى اختلاف الموارد والطاقت الإنتاجية المتاحة والمستغلة والتكنولوجيا المستخدمة وبالتالي اختلاف القدرة الاستيعابية للأيدي العاملة من قطاع اقتصادي لآخر. إضافة إلى ذلك يلاحظ عدم استقرار اتجاه العلاقة بين معدلات نمو الناتج الحقيقي ومعدلات نمو العمالة في القطاعات الاقتصادية خلال سنوات الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ حيث في بعض السنوات تكون موجبة وفي سنوات أخرى تكون سالبة لا سيما في الزراعة (انظر جدول ٢، الملحق الإحصائي).

٢. إن متوسطات معدلات نمو الناتج الحقيقي في القطاعات الاقتصادية كافة (باستثناء النقل والتخزين والاتصالات) للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ غير مماثلة لمتوسطات معدلات نمو العمالة. يلاحظ أيضا أن جميع القطاعات الاقتصادية خلال سنوات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ أظهرت - مرة على الأقل- ظاهرة النمو بلا تشغيل (Jobs Growth) (انظر، جدول ٢، الملحق الإحصائي).

الإحصائي). أي أن النمو الاقتصادي يترافق مع نمو سالب في العمالة وهو يتضح في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق للفترة محل الدراسة، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي لهذا القطاع (١,١٩%) للفترة ٢٠١٠-٢٠٠١ وترافق مع متوسط معدل نمو سالب في العمالة (-٤,٠٢%). كما يلاحظ أن متوسطات معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في بعض القطاعات وتحديدًا قطاع البناء والتشييد، وقطاع الخدمات والفروع الأخرى وقطاع الصناعة بدرجة ما ترافقت مع متوسطات معدلات نمو منخفضة في العمالة وهو يعتبر شكل آخر لظاهرة النمو بلا وظائف. أي أن النمو الاقتصادي المرتفع يصاحبه نمو منخفض في العمالة. أما في قطاع الزراعة فإن النمو الاقتصادي الضئيل (٠,١٧%) يترافق مع نمو مرتفع (٣,١٨%) في العمالة الزراعية مما يعني أن هناك عوامل أخرى غير النمو الاقتصادي -سابق ذكر بعضها- تؤثر في نمو العمالة في الزراعة والتي تشكل بمثابة الإسفنج التي تمتص الباحثين عن العمل بصرف النظر عن التغيرات في الناتج الزراعي وذلك كملاذ بديل للبطالة. كما يلاحظ في قطاع الخدمات والفروع الأخرى أن متوسط معدل النمو (٤,٥١%) للفترة ٢٠١٠-٢٠٠١ ترافق مع متوسط معدل نمو مرتفع في العمالة (٩,٠٢%). ربما يعود ذلك إلى طبيعة التوظيف في القطاع الحكومي الذي تحكمه اعتبارات سياسية واجتماعية وليس اعتبارات الربح كما هو الحال لدى القطاع الخاص.

تحليل مروانات العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠١٠-٢٠٠١

مروانات العمالة على مستوى الاقتصاد الكلي

يبين الجدول (٥) نتائج تقدير مروانات العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الاقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠١٠-٢٠٠١.

جدول (٥): مروانات العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني حسب السنوات: ٢٠٠١ - ٢٠١٠.

السنة/ الفترة	المرونة
٢٠٠١	١,٢٣
٢٠٠٢	٠,٢٤
٢٠٠٣	٠,٥٧-
٢٠٠٤	٣,٥٤
٢٠٠٥	٠,٩٥
٢٠٠٦	١,٢٠-
٢٠٠٧	٠,٠٦-
٢٠٠٨	١,٦٣-
٢٠٠٩	١,٥٨-
٢٠١٠	٢,٨٣
٢٠١٠ - ٢٠٠١	٠,٣٧

* تم حساب مرونة العمالة للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ من خلال أخذ المتوسط الحسابي للسنوات المتضمنة في هذه الفترة على مستوى كل قطاع.

المصدر: مشتق من جدول (١)، الملحق الإحصائي.

يتبين من الجدول (٥) ما يلي:

١. بلغ متوسط مرونة العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني لكل الفترة ٠,٣٧، وهو ما يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١% سيؤدي إلى زيادة العمالة في الاقتصاد الفلسطيني بنسبة ٠,٣٧%. بعبارة أخرى إن زيادة العمالة بنسبة ١% يتطلب زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢,٧%. هذا يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المستوى الكلي له تأثير إيجابي لكن تعتبر هذه النسبة (٠,٣٧) منخفضة وتشير إلى أن الطلب الكلي في سوق العمل الفلسطيني أصبح أقل مقارنة بالمرونات الكلية للعمالة التي أظهرتها الدراسات السابقة وبالتالي إن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي اللازمة لزيادة العمالة بنسبة ١% تعتبر مرتفعة. إن هذا يشير إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المتحققة في الاقتصاد الفلسطيني غير كافية لاستيعاب العاطلين والداخلين الجدد إلى سوق العمل خاصة الخريجين من الجامعات والمعاهد المتوسطة الذين تتزايد أعدادهم سنويا ناهيك عن توليد فرص العمل اللازمة لاستيعاب العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي. حيث أن الزيادات المتتالية في قوة العمل الفلسطينية التي لا تجد فرص عمل في الاقتصاد المحلي أما تلتحق في سوق العمل الإسرائيلي أو بجيش العاطلين عن العمل.

٢. تتباين قيم واتجاهات مروونات العمالة الكلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة لأخرى وتتراوح بين العلاقة الطردية والعلاقة العكسية إضافة إلى تذبذبها ارتفاعاً وانخفاضاً. إن مرونة العمالة السالبة تعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الاقتصاد الكلي ستؤدي إلى انخفاض العمالة مما يعكس ظاهرة النمو بدون تشغيل Jobless Growth.

مرونات العمالة على المستوى القطاعي

يبين الجدول (٦) مروونات العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى القطاعات الاقتصادية.

جدول (٦): مرونة العمالة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى القطاعات الاقتصادية للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠.

السنة/ الفترة	النشاط الاقتصادي					
	الخدمات والفروع الأخرى	النقل والتخزين والاتصالات	التجارة والمطاعم والفنادق	البناء والتشييد	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
٢٠٠١	-١,١٤	٠,٨٩	٠,٠٩	٠,٦٥	-١,٣٣	٠,٩٠
٢٠٠٢	٠,١١	٠,٠١	٠,٢١	٠,٤٣	٠,٦٢	٠,٠٩
٢٠٠٣	-١,٦٩	١,١٦	٢,٧٥	٠,٣٧	-٠,٢٠	٠,٤٣
٢٠٠٤		٥,٧٣	٤,٨٧	٠,٣٩	٣,٣٦	٢,٠٠
٢٠٠٥	٠,٧٩	٤,٥٤	١,٥٦	٠,٦٢	١,١٠	٠,٠٠
٢٠٠٦	-٠,٩٣	٠,٧٩	-٢,١٣		-٠,٠٥	
٢٠٠٧	-٠,٣١	-٠,١٥	٠,٥٧	٠,٨٩	١,١٨	-٠,٤٣
٢٠٠٨	-١,٦٦		-٠,٦٥	-٢,٨٧	-٠,٨٤	-١,٣٧
٢٠٠٩	-١,٧٠	٠,٠٢	-٢,١٥	٠,٨٨	٠,٣٩	
٢٠١٠			٠,٦٣	١,٩٢	٣,٦٤	
٢٠٠١-٢٠١٠	-٠,٨١	١,٦٢	٠,٥٧	٠,٢٢	٠,٦١	٠,٦٦

- (١) استثنيت سنة ٢٠٠٤ من قطاع الخدمات والفروع الأخرى من حساب المرونة الكلية للقطاع بسبب قيمتها الشاذة وذلك لاستبعاد أثرها على التحليل.
 - (٢) استثنيت سنة ٢٠٠٦ من كل الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك وقطاع البناء والتشييد من حساب المرونة الكلية للقطاع بسبب قيمتها الشاذة.
 - (٣) استثنيت سنة ٢٠٠٨ من قطاع النقل والتخزين والاتصالات من حساب المرونة الكلية للقطاع بسبب قيمتها الشاذة.
 - (٤) استثنيت سنة ٢٠٠٩ من قطاع الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك من حساب المرونة الكلية للقطاع بسبب قيمتها الشاذة.
 - (٥) استثنيت سنة ٢٠١٠ من كل من قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والتخزين والاتصالات وقطاع الخدمات والفروع الأخرى من حساب المرونة الكلية للقطاع بسبب قيمتها الشاذة.
- * تم حساب المرونة للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ من خلال أخذ المتوسط الحسابي للسنوات المتضمنة في هذه الفترة على مستوى كل قطاع.
- المصدر: مشتق من جدول (١) ، الملحق الإحصائي

يتضح من الجدول (٦) ما يلي:

١. تتباين مرونة العمالة بالنسبة للناتج المحلي الحقيقي في القطاعات الاقتصادية وفي القطاع الاقتصادي الواحد من سنة لأخرى. بلغ متوسط معدل المرونة في الفترة (٢٠١٠/٢٠٠١) في قطاع الزراعة (٠,٦٦) وفي التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية (٠,٦١) وفي البناء والتشييد (٠,٢٢) وفي التجارة والمطاعم والفنادق (٠,٥٧) وفي قطاع النقل والتخزين والاتصالات (١,٦٢) أما في قطاع الخدمات والفروع الأخرى فكان سالباً (-٠,٨١). هذا يعني أن زيادة الناتج الحقيقي بنسبة ١% سيؤدي إلى انخفاض العمالة بنسبة (٠,٨١)%. إن المرونة السالبة للعمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى ربما تعكس حالة التضخم الوظيفي في هذا القطاع خاصة في قطاع الخدمات الحكومي الذي يعاني من البطالة المقنعة مما يعني أن زيادة الناتج الحقيقي لا تتطلب عمالة جديدة وإنما استثمار العمالة الموجودة في حالة بطالة مقنعة أو استثمار العمالة غير الموظفة بكامل طاقتها الإنتاجية. في القطاعات الأخرى كانت مرونة العمالة موجبة مما يعني أن زيادة الناتج الحقيقي في هذه القطاعات يترافق أو يؤدي إلى زيادة العمالة، حيث أن زيادة الناتج الإجمالي الحقيقي بنسبة (١%) سيؤدي إلى زيادة العمالة بنسبة (٠,٦٦) في الزراعة، وبنسبة (٠,٦١) في قطاع التعدين والصناعة التحويلية، وبنسبة (٠,٢٢) في البناء والتشييد، وبنسبة (٠,٥٧) في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وبنسبة (١,٦٢) في قطاع النقل والتخزين والاتصالات.
٢. يعود الاختلاف في مرونة العمالة إلى تباين إنتاجية العمل أو إلى تباين كثافة رأس المال المستخدم أو إلى اختلاف التركيب الهيكلي العام للقطاعات الاقتصادية وذلك من حيث حجم المشاريع وأساليب الإنتاج الفنية وطبيعة العملية الإنتاجية. فبعض هذه القطاعات يتكون من مشاريع فردية صغيرة، وذات طابع عائلي، وتشغل أقل من خمسة عمال، أو من مشاريع للتشغيل الذاتي تعمل على توفير فرصة عمل لأعضاء الأسرة بدون أجر بصرف النظر عن النمو المتوقع في الناتج الحقيقي أو حالات الركود الاقتصادي التي تصيب المشاريع في أوقات الإغلاق والحصار الإسرائيلي والأزمات المالية للسلطة الفلسطينية.
٣. تشير مرونة العمالة بشكل عام إلى أن القطاعات الاقتصادية تميل نحو أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال مما يعني ارتفاع الإنتاجية وبالتالي تقليل الحاجة أو الطلب على العمالة وبالتالي إن توليد فرص عمل أكثر يتطلب زيادة الناتج الحقيقي بمعدلات أكبر وأيضاً استثمارات بحجم أكبر.
٤. بلغت مرونة العمالة القطاعية بالعلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني للفترة محل الدراسة (٢,٤) في قطاع الخدمات والفروع الأخرى يليها (١,٥) في قطاع النقل والتخزين والاتصالات ثم (٠,٩٣) في قطاع البناء والتشييد و(٠,٨٥) في الزراعة و(٠,٤٨) في التعدين والصناعة التحويلية. أما في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فكانت سالبة (-١,١) (المصدر، جدول ١، الملحق الإحصائي). هذا يعني أن توسع الاقتصاد ككل يقلل من العمالة في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق. أي يؤدي إلى انتقال

العمالة من قطاع التجارة والمطاعم والفنادق إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. كذلك تلاحظ نفس الظاهرة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى لكن بصورة عكسية حيث أن التوسع في قطاع الخدمات سيؤدي إلى تقليل العمالة في هذا القطاع بينما توسع الاقتصاد ككل سيؤدي إلى زيادة العمالة (التشغيل) في قطاع الخدمات وربما لأن التوسع في الاقتصاد ككل سيزيد الطلب على منتجات هذا القطاع. أما في قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات والنقل والتخزين والاتصالات فإن التوسع الداخلي في كل قطاع يزيد العمالة في القطاع نفسه كما أن توسع الاقتصاد ككل يزيد العمالة (التشغيل) أيضا في هذه القطاعات الاقتصادية. أي أن أثر النمو الاقتصادي على المستويين القطاعي والاقتصادي الكلي هو أثر إضافي للعمالة في هذه القطاعات. هذا يعني الحاجة إلى التوسع في التراكم الرأسمالي الأفقي لزيادة العمالة في قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات وتوسيع البنية التحتية لقطاع النقل والاتصالات. في حين تعتبر العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى دالة متناقصة لنمو الناتج الحقيقي للقطاع نفسه ودالة متزايدة لتوسع الاقتصاد الكلي.

النتائج والتوصيات

النتائج

١. تذبذب معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات نمو العمالة وعلى المستويين الكلي والقطاعي للفترة محل الدراسة ٢٠٠١-٢٠١٠ مما يعكس الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في الأراضي الفلسطينية.
٢. إن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي لم تكن تتوافق مع معدلات نمو مماثلة أو موازية في العمالة. في بعض السنوات تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتراجعت معها معدلات نمو العمالة في الاقتصاد المحلي بينما في سنوات أخرى توافقت الزيادة في معدل الناتج الحقيقي مع تراجع معدلات نمو العمالة وهو ما يعرف بظاهرة النمو بلا وظائف Jobless Growth، كما أن معدلات النمو الموجبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي توافقت مع معدلات نمو موجبة في العمالة لكن في ظل وجود معدلات بطالة مرتفعة مما يعكس ظاهرة متناقضة النمو Growth Paradox.
٣. بلغت مرونة العمالة الكلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الاقتصاد الفلسطيني ككل (٠,٣٧) للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ مما يشير إلى وجود أثر إيجابي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على العمالة في الاقتصاد المحلي لكن هذه المرونة تعتبر منخفضة وبالتالي تتطلب معدل نمو اقتصادي مرتفع (٢,٧%) لزيادة العمالة بنسبة (١%) في الاقتصاد ككل أما على المستوى القطاعي تباينت مرونة العمالة بين القطاعات الاقتصادية لنفس الفترة واختلفت بالنسبة للقطاع الاقتصادي الواحد من سنة لأخرى وبلغت ٠,٦٦ في القطاع الزراعي، و ٠,٦١ في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية،

و٠,٢٢ في قطاع البناء والتشييد، و٠,٥٧ في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، و١,٦٢ في قطاع النقل والتخزين والاتصالات بينما كانت سالبة (-٠,٨١) في قطاع الخدمات والفروع الأخرى.

التوصيات

١. توسيع التراكم الرأسمالي الأفقي من خلال بناء طاقات إنتاجية جديدة واستغلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في قطاعات الإنتاج السلعي: الزراعة والصناعة والإنشاءات وكذلك في قطاع النقل والاتصالات مما يتطلب إتباع سياسات لتحفيز الاستثمار بحيث يكون معدل الزيادة في الاستثمار يعادل معدل الزيادة في العمالة.
٢. ربط التوسع في قطاع الخدمات والعمالة في هذا القطاع بالتوسع في الاقتصاد الكلي مما يعني التوقف عن زيادة التوظيف الحكومي كأسلوب لتخفيض البطالة.
٣. اعتماد أسلوب التكتيف الرأس مالي *Capital – intensity* لزيادة النمو الاقتصادي وتوظيف العمالة الماهرة وذات الكفاءة الإنتاجية العالية في الأنشطة الاقتصادية والصناعات ذات القيمة المضافة العالية والموجهة للتصدير. هذا يتطلب من الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص الرأسمالي تركيز الاهتمام على البحث والتطوير (R&D) وتنمية رأس المال البشري.
٤. تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة ذات الكثافة العمالية في الزراعة والصناعة الحرفية والتجارة والنقل من خلال حوافز الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة.
٥. إجراء الدراسات والأبحاث التحليلية المعمقة بانتظام وتأسيس قاعدة بيانات سنوية لمرونة العمالة لتقييم ديناميكية سوق العمل الفلسطيني ووضع وتنفيذ سياسات التشغيل الملائمة، ويمكن تنفيذ هذه المهمة بالتعاون ما بين وزارة العمل والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومراكز الأبحاث المتخصصة والباحثين المتخصصين في الجامعات الفلسطينية.

المراجع العربية والأجنبية

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠ بالأسعار الثابتة". رام الله. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١١). "قاعدة بيانات مسح القوى العاملة ٢٠٠٠-٢٠٠٩". رام الله. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١١). "مسح القوى العاملة الفلسطينية". التقرير السنوي ٢٠١٠. رام الله. فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٨). "الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة ٢٠٠٠-٢٠٠٥". رام الله. فلسطين.
- الشوريجي، مجدي. (٢٠٠٩). "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. (٦). الموقع الإلكتروني.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤. الطبعة العربية. نيويورك.
- مكحول، باسم. (٢٠٠٠). "تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). القدس ورام الله. فلسطين.
- مكحول، باسم. (٢٠٠١). "محددات القدرة الاستيعابية للعمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) القدس ورام الله - فلسطين.
- وزارة المالية. مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام ٢٠٠٨. الموقع الإلكتروني.
- Biyase, Mdu. & Bonga- Bong, Lumengo. (2007). "South Africa's Growth Paradox". e- page.
- Islam, Rizwanul. (2010). "the challenge of Jobless Growth in Developing Countries: An Analysis with Cross- Country Data". Bangladesh Institute of Development Studies. e- page.
- Malley, Jim. & Molana, Hassan. (2008). "Output. Unemployment and Okun's law: Some evidence from the G7". Economic letters 101. (2008)113-115.
- Mussard, Stephane. & Philippe, Bernard. (2006). "Okun's Law. Creation of Money and the Decomposition of the Rate of Unemployment". GREDI. University-SHERBROOKE.
- Seyfried, William. (2005). "examining the relationship between employment and economic growth in the ten largest states (in U.S.A)". e.page.
- Villaverde, Jose. & Maza, Adof. (2009). "The robustness of Okun.s law in Spain.1980-2004. Regional evidence". Journal of Policy Modeling 31. (2009) 289-297.

- Walter Skirchen, Ewald. (1999). "The relationship between growth". Employment and unemployment in the EU. Workshop in Barcelona. 16 to 18 September 1999. e- page.

ملحق إحصائي

جدول (١): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأعداد العاملين ومرونة العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني: ٢٠٠٠ - ٢٠١٠.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي*	النشاط الاقتصادي						المؤشر	السنة/ الفترة
	الخدمات والفروع الأخرى*	النقل والتخزين والاتصالات	التجارة والمطاعم والفنادق	البناء والتشييد	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك		
٤١٧,٥٦٢	١٦٠,٤٨٩	٢٣,٩١٤	٨٢,٣٥٤	٣٦,٠١٦	٥٥,٣٦٥	٥٩,٤٢٥	عدد العاملين	٢٠٠٠
٨,١٠-	٢,٧٣	٩,١٠-	٢٣,٧٥-	٤٦,٠١-	١٢,٩٣	١٦,٥٧-	معدل تغير الناتج المحلي	
٤١٤٦,٧٠	١,٥١٥,٦٠	٣٢١,٩٠	٥٤٨,٣٠	٢٩٨,٤٠	٥٧٨,٦٠	٣٥٦,١٠	الناتج المحلي	٢٠٠١
٤٦٣,٩٠٢	١٦٥,٦٦٧	٢٦,٠١٦	٨٤,١٧٤	٥١,٣٥٨	٦٦,٨٦٩	٦٩,٨١٨	عدد العاملين	
٣,٨١,٨٠	١,٥٥٧,٠٠	٢٩٢,٦٠	٤١٨,١٠	١٦١,١٠	٦٥٣,٤٠	٢٩٧,١٠	الناتج المحلي	

٣٤٨٠,٥٠	٠,٢٤	٣,٢٥-	٤٠٣,٩٧٤	١٣,٣٧-	٣٤٣٠١,٤٠	١,٢٣	٩,٩٩-
١٤٦٢٢,٠٠	٠,١١	١,٠١-	١٥٨٤,٨٦٦	٨,٩٠-	١٤٤١٨,٤٠	١,١٤-	٣,١٣-
٢٤٦,٢٠	٠,٠١	٠,١٥-	٢٣,٨٧٩	١٢,١٣-	٢٥٧,١٠	٠,٨٩	٨,٠٨-
٤٢١,٤٠	٠,٢١	٠,٥٩	٨٢,٨٣٦	٢,٧٣	٤٢٩,٥٠	٠,٠٩	٢,١٦-
١٤٤,٠٠	٠,٤٣	١٧,٧١-	٢٩,٦٣٧	٤١,٤٠-	٩٤,٤٠	٠,٦٥	٢٩,٨٧-
٦٦٨,١٠	٠,٦٢	٨,٠٦-	٥٠,٩٠٣	١٢,٩٦-	٥٦٨,٧٠	١,٣٣-	١٧,٢٠-
٢٤٩,٦٠	٠,٠٩	٢,٦٥-	٥٧,٨٥٣	٢٩,٦٢-	٢٠٩,١٠	٠,٩٠	١٤,٨٩-
النتائج المحلي	المرونة	معدل تغير عدد العاملين	عدد العاملين	معدل تغير الناتج المحلي	الناتج المحلي	المرونة	معدل تغير عدد العاملين
٢٠٠٣			٢٠٠٢				

٣٧,٠٤	٥٠,٥٥٧٩	١٠,٤٧	٤,١٩٨,٤٠	٠,٥٧-	٨,٦٨-	٣٦٨,٩١٦	١٥,١٢
٥٥,٣٦	١٨٧,٠٧٧	٣,٥٠	١,٦٧٨,٨٠	١,٦٩-	٢٤,٢٠-	١٢٠,٤١٦	١٤,٣٥
٢٣,٧٣	٢٨٠,٩٣	٤,١٤	٢٥٦,٤٠	١,١٦	٤,٩٢-	٢٢,٧٠٥	٤,٢٤-
٢٤,٥٢	٩٧,٧٩٩	٥,٠٢	٤٤٢,٦٠	٢,٧٥	٥,١٨-	٧٨,٥٤٢	١,٨٩-
٢٥,٧٨	٤٤,٥٦٥	٦٥,٥٦	٢٣٨,٤٠	٠,٣٧	١٩,٥٥	٣٥,٤٣٠	٥٢,٥٤
٢٥,٥٩	٦١,٦٨٠	٧,٦٢	٧١٩,٠٠	٠,٢٠-	٣,٥٢-	٤٩,١١٣	١٧,٤٨
٣٧,٧٢	٨٦,٣٦٦	١٨,٨٧	٢٩٦,٧٠	٠,٤٣	٨,٤٠	٦٢,٧١١	١٩,٣٧
معدل تغير عدد العاملين	عدد العاملين	معدل تغير الناتج المحلي	الناتج المحلي	المرونة	معدل تغير عدد العاملين	عدد العاملين	معدل تغير الناتج المحلي
٢٠٠٤							

٥,٢٠-	٤,٣٢٢,٣٠	٠,٩٥	٨,١٥	٥٤٦,٧٦٥	٨,٦٠	٤٤٥٩,٥٠	٣,٥٤
٩,٥٩-	١,٦٧٥,٨٠	٠,٧٩	٨,٢٢	٢٠٢,٤٥٧	١٠,٤١	١,٨٥٣,٦٠	-
٧,٦٥	٢٨٥,٥٠	٤,٥٤	١٥,٥٧	٣٢,٤٦٦	٣,٤٣	٢٦٥,٢٠	٥,٧٣
٢,١٣-	٤٥٥,٣٠	١,٥٦	٧,٩٦	١٠٥,٥٨٠	٥,١١	٤٦٥,٢٠	٤,٨٧
٠,٦٨	٣١٢,٣٠	٠,٦٢	١٨,٦٥	٥٢,٨٧٥	٣,١٢	٣١٠,٢٠	٠,٣٩
١٦,٣٠-	٦٤٨,٦٠	١,١٠	٨,٥٨	٦٦,٩٧١	٧,٧٧	٧٧٤,٩٠	٣,٣٦
١,٧٤	٢٤٠,٣٠	٠,٠٠	٠,٠٦	٨٦,٤١٦	٢,٣٩-	٢٣٦,٢٠	٢,٠٠
معدل تغير الناتج المحلي	الناتج المحلي	المرونة	معدل تغير عدد العاملين	عدد العاملين	معدل تغير الناتج المحلي	الناتج المحلي	المرونة
٢٠٠٦	٢٠٠٥						

المرونة	معدل تغير عدد العاملين	عدد العاملين	الناتج المحلي	معدل تغير الناتج المحلي	الناتج المحلي	المرونة	معدل تغير عدد العاملين	عدد العاملين
٠,٠٦-	٠,٣٤-	٥٧٨,٩٢٥	٥,٣٦	٤٥٥٤,١٠	١,٢٠-	٦,٢٤	٥٨٠,٨٨٥	
٠,٣١-	٢,٨١-	٢١٤,٢٤٠	٩,١٨	١٤٨٢٩,٦٠	٠,٩٣-	٨,٨٨	٢٢٠,٤٣٩	
٠,١٥-	٢,٦٣-	٣٣,٥٢٣	١٧,٧٢	٣٣٦,١٠	٠,٧٩	٦,٠٤	٣٤,٤٢٨	
٠,٥٧	٢,٩٨	١١٢,٦٦٥	٥,٢٣	٤٧٩,١٠	٢,١٣-	٤,٥٤	١١٠,٣٧٣	
٠,٨٩	٣,٧٥-	٤٥,١٦٨	٤,٢٣-	٢٩٩,١٠	-	١١,٢٤-	٤٦,٩٢٩	
١,١٨	٨,٥٢	٧٣,٣٢٨	٧,٢٥	٦٩٥,٦٠	٠,٥٥-	٠,٩٠	٦٧,٥٧١	
٠,٤٣-	٢,١٧-	٩٩,٥٠١	٤,٩٥	٢٥٢,٢٠	-	١٧,٠٤	١٠١,١٤٥	
٢٠٠٧								

٤٥١,٨٢٩	٧,٤٠	٥,٢٣٩,٣٠	١,٦٣-	١١,٦٢-	٥١١,٦٦٠	٧,١٢	٤,٨٧٨,٣٠	
١٥٨,٠٤٠	١,٠٥٠	٢,١٤٥,٧٠	١,٦٦-	١٠,١٦-	١٩٢,٤٧٦	٦,١٣	١,٩٤١,٨٠	
٢٦,٩٦١	٤٨,٦٠	٥١٣,٤٠	-	٢٠,٣٤-	٢٦,٧٠٦	٢,٨٠	٣٤٥,٥٠	
٩٠,٩٥٩	٦,٤٣	٥٦٥,٨٠	٠,٦٥-	٧,١١-	١٠٥,٥٨٢	١٠,٩٦	٥٣١,٦٠	
٤٦,٤٣٣	٢٣,٣١	٣٨٧,٧٠	٢,٨٧-	١٤,٦٩-	٣٨,٥٣٣	٥,١٢	٣١٤,٤٠	
٦٥,٠٧٦	٩,٣٤-	٦٩٠,٠٠	٠,٨٤-	٧,٩١-	٦٧,٥٢٩	٩,٤٢	٧٦١,١٠	
٦٤,٣٦١	٢,٤٨	٢٩٣,٧٠	١,٣٧-	١٨,٣٥-	٨٠,٨٣٥	١٣,٤٤	٢٨٦,١٠	
عدد العاملين	معدل تغير الناتج المحلي	الناتج المحلي	المرونة	معدل تغير عدد العاملين	عدد العاملين	معدل تغير الناتج المحلي	الناتج المحلي	
٢٠٠٩							٢٠٠٨	

٣,٧٢	٤,٥١	٥,٧٦	١,١٩	١٢,٩٦	٣,١٥	٥,١٧	معدل تغير الناتج المحلي	٢٠١٠ - ٢٠٠١
٣,٣٧	٩,٠٢	٥,٦٣	٤,٠٢-	٣,٤٧	١,٧٩	٣,١٨	معدل تغير عدد العاملين	
٥,٣٧	٥,٨١-	١,٦٢	٥,٥٧	٥,٢٢	٥,٦١	٥,٦٦	معدل المرونة	

ملاحظات

- (١) استنتيت سنة ٢٠٠٤ من قطاع الخدمات والفروع الأخرى من حساب المرونة الكلية للقطاع بسبب قيمتها الشاذة وذلك لاستبعاد أثرها على التحليل.
 - (٢) استنتيت سنة ٢٠٠٦ من كل الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك وقطاع البناء والتشييد من حساب المرونة الكلية للقطاع بسبب قيمها الشاذة.
 - (٣) استنتيت سنة ٢٠٠٨ من قطاع النقل والتخزين والاتصالات من حساب المرونة الكلية للقطاع بسبب قيمتها الشاذة.
 - (٤) استنتيت سنة ٢٠٠٩ من قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك من حساب المرونة الكلية للقطاع بسبب قيمتها الشاذة.
 - (٥) استنتيت سنة ٢٠١٠ من كل من قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والتخزين والاتصالات وقطاع الخدمات والفروع الأخرى من حساب المرونة الكلية للقطاع بسبب قيمها الشاذة.
 - (٦) تم حساب المرونة للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ من خلال أخذ المتوسط الحسابي للسنوات المتضمنة في هذه الفترة على مستوى كل قطاع.
 - (٧) البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧.
 - (٨) أرقام السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ الخاصة بأعداد العاملين في الاقتصاد المحلي (اللسطيني) مشتقة من البيانات الربعية ولا تشمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات.
- * يشتمل قطاع الخدمات والفروع الأخرى لأغراض هذه الدراسة على كل من الأنشطة والابجارية والتجارية، وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية، والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي، والأنشطة المالية والتأمين، والإدارة العامة والدفاع والخدمات المنزلية.
- ** مجموع قيم الناتج الإجمالي الحقيقي للقطاعات أفقياً لا يساوي قيمة الناتج الإجمالي الحقيقي في العمود الأخير، والفرق يمثل مجموع قيم خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، والرسوم الجمركية، وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات.

المصدر: حسابات الباحث مشتقة من:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ بالأسعار الثابتة، رام الله - فلسطين.
 ٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، والقوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٠، رام الله - فلسطين.
- جدول (٢): معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعمالة والمرونة في الاقتصاد المحلي (الفلسطيني) خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠.

السنة/ الفترة	متوسط عدد العاملين في الاقتصاد المحلي	معدل نمو العمالة في الاقتصاد المحلي (%)	الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	مرونة العمالة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٢٠٠٠	٤٦٣,٩٠١	-	٤,١٤٦.٧٠	-	-
٢٠٠١	٤١٧,٥٦٢	٩,٩٩-	٣,٨١٠.٨٠	٨,١٠-	١,٢٣
٢٠٠٢	٤٠٣,٩٧٤	٣,٢٥-	٣,٣٠١.٤٠	١٣,٣٧-	٠,٢٤
٢٠٠٣	٣٦٨,٩١٧	٨,٦٨-	٣,٨٠٠.٥٠	١٥,١٢	٠,٥٧-
٢٠٠٤	٥٠٥,٥٧٩	٣٧,٠٤	٤,١٩٨.٤٠	١٠,٤٧	٣,٥٤
٢٠٠٥	٥٤٦,٧٦٥	٨,١٥	٤,٥٥٩.٥٠	٨,٦٠	٠,٩٥
٢٠٠٦	٥٨٠,٨٨٤	٦,٢٤	٤,٣٢٢.٣٠	٥,٢٠-	١,٢٠-
٢٠٠٧	٥٧٨,٩٢٥	٠,٣٤-	٤,٥٥٤.١٠	٥,٣٦	٠,٠٦-
٢٠٠٨	٥١١,٦٥٩	١١,٦٢-	٤,٨٧٨.٣٠	٧,١٢	١,٦٣-
٢٠٠٩	٤٥١,٨٢٩	١١,٦٩-	٥,٢٣٩.٣٠	٧,٤٠	١,٥٨-
٢٠١٠	٥٧٧,٦٩٣	٢٧,٨٦	٥,٧٥٤.٣٠	٩,٨٣	٢,٨٣
٢٠١٠-٢٠١١*	-	٣,٣٧	-	٣,٧٢	٠,٣٧

ملاحظة: البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧.

* تم حساب المرونة للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ من خلال أخذ المتوسط الحسابي للسنوات المتضمنة في هذه الفترة على مستوى كل قطاع.

المصدر: حسابات الباحث مشتقة من:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ بالأسعار الثابتة، رام الله - فلسطين.
٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، ومسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٠، رام الله - فلسطين.